الاشعرية
وابي الخطاب وابن الزاغوني من الحنابلة وابن فورك واكثر اهل الكلام من الا
واهل الحديث قاطبة ومذهب السلف عامة بل بالغ ابن طاهر المقدسي في صفة
التصوف فالحق به ما كان على شرطهما وان لم يخرجاه وقال شيخ الاسلام
ما ذكره النووي مسلم من جهة الاكثرين اما المحققون فلا فقد وافق ابن
الصلاح ايضا محققون وقال في شرح النخبة الخبر المحتف بالقراين
يفيد العلم خلافا لمن ابى ذلك قال وهو انواع منها ما اخرجه الشيخان
في صحيحيهما مما لم يبلغ التواتر فانه احتف به قراين منها جلالتهما في هذا
الشان وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما وتلقي العلما لكتابيهما بالقبول
وهذا التلقي وحده اقوى في افادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر
الا ان هذا مختص بما لم ينتقده احد من الحفاظ وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه
حيث لا ترجيح لاستحالة ان يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح
لاحدهما على الاخر وما عدا ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته قال وما قيل من
انهم انما اتفقوا على وجوب العمل به بكل ما صح ولو لم يخرجاه فلم يبق للصحيحين
في هذا مزية والاجماع حاصل على ان لهما مزية فيما يرجع الى نفس الصحة
قال ويحتمل ان يقال المزية المذكورة كون احاديثهما اصح الصحيح قال ومنها
المشهور اذا كانت له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل
وممن صرح بافادته العلم الاستاذ ابو منصور البغدادي قال ومنها المسلسل
بالايمة الحفاظ حيث لا يكون غريبا كحديث يرويه احمد مثلا ويشاركه
فيه غيره عن الشافعي ويشاركه فيه غيره عن مالك فانه يفيد العلم عند
سامعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته قال وهذه الانواع التي ذكرناها
لا يحصل العلم فيها الا للعالم المتبحر في الحديث العارف باحوال الرواة والعلل
وكون غيره لا يحصل له العلم لقصوره عن الاوصاف المذكورة لا ينفي حصول
العلم للمتبحر المذكور انتهى وقال ابن كثير وانا مع ابن الصلاح فيما عول عليه
وارشد اليه **قلت** وهو الذي اختاره ولا اعتقد سواه نعم
يبقى الكلام في التوفيق بينه وبين ما ذكره اولا من ان المراد بقولهم هذا
حديث صحيح انه وجدت فيه شروط الصحة لا انه مقطوع به في نفس الامر

فانه

٣٢

فانه مخالف لما هنا فليتظر في الجمع بينهما فانه عسر ولم ار من تنبه له
تنبيه استثنى ابن الصلاح من المقطوع بصحته فيهما ما تكلم فيه
من احاديثهما فقال سوى احرف يسيرة تكلم عليها بعض اهل النقد من الحفاظ
كالدارقطني وغيره قال شيخ الاسلام وعدة ذلك مايتان وعشرون حديثا
اشتركا في اثنين وثلاثين واختص البخاري بثمانين الا اثنين ومسلم بمانية
قال المصنف في شرح البخاري ما ضعف من احاديثهما مبني على علل ليست
بقادحة قال شيخ الاسلام فكانه مال بهذا الى انه ليس فيهما ضعيف وكلامه
في شرح مسلم يقتضي تقرير قول من ضعف فكان هذا بالنسبة الى مقامهما
وانه يدفع عن البخاري ويقرر على مسلم قال العراقي وقد افردت كتابا
لما تكلم فيه في الصحيحين او احدهما مع الجواب عنه قال شيخ الاسلام
لم يبيض هذا الكتاب وعدمت مسودته وقد سرد شيخ الاسلام ما في
البخاري من الاحاديث المتكلم فيها في مقدمة شرحه واجاب عنها حديثا
حديثا ورايت فيما يتعلق بمسلم تاليفا مخصوصا فيما ضعف من احا ديثه
بسبب ضعف رواته وقد الف الشيخ ولي الدين العراقي كتابا في الرد
عليه وذكر بعض الحفاظ ان في كتاب مسلم احاديث مخالفة لشرط الصحيح
بعضها ابهم راويه وبعضها فيه ارسال وانقطاع وبعضها فيه وجادة
وهي في حكم الانقطاع وبعضها بالمكاتبة وقد الف الرشيد العطار كتابا
في الرد عليه والجواب عنها حديثا حديثا وقد وقفت عليه وسياتي نقل
ما فيه ملخصا مفرقا في المواضع اللايقة به ان شا الله تعالى ويحمل ههنا
جواب شامل لا يختص بحديث دون حديث قال شيخ الاسلام في مقدمة
شرح البخاري الجواب من حيث الاجمال عما انتقد عليهما انه لا ريب في تقديم
البخاري ثم مسلم على اهل عصرهما ومن بعده من ايمة هذا الفن في معرفة
الصحيح والعلل فانهم لا يختلفون ان ابن المديني كان اعلم اقرانه بعلل الحديث
وعنه اخذ البخاري ذلك ومع ذلك فكان ابن المديني اذا بلغه عن
البخاري شي يقول ما راى مثل نفسه وكان محمد بن يحيى الذهلي اعلم اهل